مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٦) العدد (٢) ٢٠٢٢
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (٦) No. (٢) ٢٠٢٢

تأثير مخصّصات خسائر القروض على نمو القروض وربحية المصارف "دراسة تطبيقيّة على المصارف التّجاريّة الخاصّة العاملة في سورية"

علا عمران

(تاريخ الإيداع ٣٠ / ٩ / ٢٠٢١. قُبِل للنشر في ٢٨ / ٢ / ٢٠٢٢)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير مخصّصات خسائر القروض على نمو القروض في المصارف التّجاريّة التّقليديّة الخاصّة العاملة في سورية، إضافة إلى دراسة تأثير هذه المخصصات على ربحية تلك المصارف في ظل الأزمة التي تتعرّض لها سورية والتي أثرت في جميع القطاعات بما فيها القطاع المصرفي. لتحقيق هدف البحث تمّ جمع بيانات سنويّة من القوائم الماليّة للمصارف التّجاريّة التّقليديّة الخاصّة العاملة في سورية والبالغ عددها (11) مصرف وذلك خلال الفترة من عام (2009-2020).

ركز هذا البحث بشكل رئيس على معرفة تأثير مخصّصات خسائر القروض على نمو القروض وربحية المصارف، وخاصةً أنّ منح القروض يُعد النشاط الأهم للمصارف والمصدر الرّئيس لإيراداتها، كما أنّ تحقيق الأرباح يعتبر أحد أهم الأهداف التي تسعى المصارف إلى تحقيقها. كذلك يهدف هذا البحث إلى معرفة تأثير الأزمة التي تتعرّض لها البلاد على نمو القروض وربحية المصارف. بغرض تحليل بيانات الدّراسة تمّ تطبيق مجموعة من الاختبارات حيث تمّ تطبيق اختبارات **(ADF, LLC)** من أجل اختبار استقرارية المتغيرات، كما تمّ اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التّابع وفق نموذج **ARDL**. بعد ذلك تمّ استخدام أحد نماذج الـ Panel Data وهو نموذج **التّأثيرات العشوائيّة** لاختبار العلاقة بين المتغير التّابع والمتغيرات المستقلّة وذلك بعد التأكد من انه النّموذج الأمثل للدراسة، وتمّ الاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews 10 في عملية تحليل البيانات.

أظهرت نتائج الدّراسة وجود تأثير سلبي لمخصّصات خسائر القروض على كل من نمو القروض وربحية المصارف التّجاريّة الخاصّة العاملة في سورية.

الكلّمات المفتاحيّة: مخصصات خسائر القروض، القروض المتعثّرة، بيانات بانل، ربحية المصارف، نمو القروض، الأزمة السّورية.

حاصلة على درجة الماجستير في الاقتصاد اختصاص علوم مالية ومصرفية

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (6) العدد (٢) 2022
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (6) No. (٢) 2022

The Effect of Loan Losses Provisions on Loans Growth Banks' Profitability "An Empirical Study on Private Commercial Banks Operating in Syria"

Ola Omran

(Received 30 / 9 / 2021 . Accepted 28 / 2 / 2022)

□ ABSTRACT □

This research aims to study the effect of loan loss provisions on loans growth in private commercial banks operating in Syria, in addition to study the effect of these provisions on the profitability of these banks in light of the crisis facing Syria, which affected all sector, including the banking sector. To achieve the research objective, annual data were collected from the financial statements of the (11) private commercial banks operating in Syria during the period 2009-2020.

This research focused mainly on knowing the effect of loan loss provisions on loans growth and bank profitability, especially granting loans is the most important activity for banks and the main source of their revenues, and achieving profits is one of the most important goals that banks seek to achieve. This research also aims to know the effect of the that the country is facing on loans growth and bank profitability. For the purpose of analyzing the study data, a set of tests was applied where (ADF, LLC) tests were applied in order to test the stability of the variables, also a long-term relationship was also tested between the variable independent and dependent variables according to the ARDL model, a panel data model was used, which is the random effects model to test the relationship between the dependent variable and independent variables after making sure it was the best model for the study, The EViews 10 statistical program was used in the data analysis process.

This research focused mainly on studying the effect of loan loss provisions on the profitability of banks, and two variables were added, non-performing loans and the Syrian crisis as controlling variables.

The results of the study showed a negative effect of loan loss provisions on both loans growth and the profitability of private commercial banks operating in Syria.

Keywords: Loan loss provisions, Non-performing loans, Panel Data, Profitability, loans growth, Syrian crises.

---

obtained a master's degree in economics, majoring in financial and banking sciences

مقدمة:

تعدُّ مخصّصات خسائر القروض إجراءً احترازياً تقوم به المصارف من أجل مواجهة المخاطر المحتملة، فهي تشكّل حماية للمصارف من أيّة هزات محتملة، وتسهم في تعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر. وعلى الرّغم من أهميّتها إلا أنّها تعتبر سلاح ذو حدين، ففي حال عدم كفاية المخصّصات فإنّ المصرف لن يتمكّن من مواجهة الخسائر المحتملة، ومن جهة أخرى فإنّ المبالغة في تقدير حجم هذه المخصّصات يؤدّي إلى تجميد جزء من أموال المصرف وبالتّالي عدم القدرة على استخدام هذه الأموال في عملية منح القروض أو في مشاريع أخرى تعود عليه بالرّبح والفائدة، وخاصّةً أنّ النشاط الرئيس للمصارف يتمثل في منح القروض، وتحقيق الأرباح يُعد أحد الأهداف الرّئيسة لها.

تتأثر عملية منح القروض بعدة عوامل بعضها يتعلق بالعميل (المُقترض) كسمعة العميل وجدارته الائتمانية والضّمانات التي يقدمها، وبعضها يتعلق بالمصرف كالسّياسة الائتمانيّة التي يتبعها والأزمات التي يتعرض لها والتي تدفعه إلى زيادة نسبة المخصصات الموجهة لمقابلتها الأمر الذي يؤثر في قدرته على منح القروض. كما تتأثر ربحية المصارف بعدة عوامل، بعضها عوامل خارجية محيطة ببيئة العمل وتكون خارجة عن إرادة المصرف؛ وبعضها عوامل داخلية تتعلق بالمصرف ذاته مثل إدارة المصرف، والقروض المتعثرة التي ينتج عنها تخلف المقترضين عن السّداد وقيام المصارف باحتجاز وتجميد جزء من أموالها على شكل مخصّصات لمواجهة هذا التعثر الأمر الذي يحرمها من توظيف هذه الأموال والاستفادة من أرباحها. استناداً إلى ما سبق فإنّ هذا البحث سوف يسلط الضّوء على دراسة تأثير مخصّصات خسائر القروض على نمو القروض، بالإضافة إلى دراسة تأثير مخصّصات خسائر القروض على ربحية المصارف، وذلك في المصارف التّجاريّة التّقليديّة الخاصّة العاملة في سورية خلال الفترة من عام (2009-2020).

الدّراسات السّابقة:

الدّراسات العربيّة:

١- دراسة (ضاهر، ٢٠٢١) بعنوان: **أثر مخصّصات خسائر القروض في ربحية المصارف التجارية التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.**

هدف هذا البحث إلى اختبار أثر مخصّصات خسائر القروض في ربحية المصارف التّجاريّة التّقليديّة الخاصّة العاملة في سورية البالغ عددها ١١ مصرفاً خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٠-٢٠١٩. استخدمت الدراسة بيانات من نوع Panel. تم قياس المتغير التابع الذي يعبر عن ربحية المصارف المدروسة من خلال معدل العائد على حقوق الملكية، وتم قياس المتغير المستقل الذي يعبر عن مخصصات خسائر القروض من خلال نسبة مخصصات خسائر القروض إلى اجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة. *استخدمت الدّراسة نموذج التّأثيرات العشوائيّة بعد التّأكد من أنّه النّموذج الأمثل للدّراسة* وأظهرت النّتائج أنّ لمخصّصات خسائر القروض أثر سلبي في ربحية المصارف المدروسة.

2 - دراسة (سماح، 2017) بعنوان: **أهمية استخدام مخصّصات خسائر القروض في تحقيق الربحيّة في البنوك التّجاريّة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة بسكرة (BADR) للفترة 2012-2015 .**

هدفت هذه الدّراسات إلى معرفة أثر مخصّصات خسائر القروض في ربحيّة المصارف التّجاريّة وذلك خلال فترة الدّراسات الممتدة من عام (2012-2015)، شملت عينة الدّراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية. استخدمت الدّراسة المنهج الوصفي والمنهج التّحليلي بالإضافة إلى استخدام أسلوب دراسة الحالة عند تناول بنك الفلاحة والتنمية الريفية كبنك تجاري يُمكن إسقاط موضوع الدّراسات عليه. استخدمت الدّراسة النسب المالية من أجل الوصول إلى هدفها مثل

نسب الربحيّة. وتوصّلت الدّراسة إلى أنّ مخصّصات خسائر القروض تؤثر سلباً في ربحيّة المصارف فكلّما زادت قيمة مخصّصات خسائر القروض كلما انخفضت الربحيّة.

الدّراسات الأجنبيّة:

☒ ***دراسات أجنبية درست أثر مخصصات خسائر القروض على نمو الائتمان:***

١- دراسة (Levin *et al.*, 2016) بعنوان: The Impact of Expected Losses Provisioning on Credit Growth: The Case of Mexico (أثر مخصصات الخسائر المتوقّعة على نمو الائتمان، حالة المكسيك).

هدفت هذه الدّراسة إلى تحديد أثر مخصّصات الخسائر المتوقعة على نمو الائتمان في المصارف التّجاريّة العاملة في المكسيك. طبّقت هذه الدّراسة على المصارف التّجاريّة في المكسيك خلال الفترة الممتدّة من الرّبع الثّالث لعام 2009 إلى الرّبع الأول لعام 2015. استخدمت الدّراسة بيانات ربع سنويّة من نوع بانل Panel Data. تمثل المتغير التابع بمعدل نمو الائتمان بينما تضمنت المتغيرات المستقلة (التّغير في سعر الفائدة، التّغير في النّاتج المحلي الإجمالي، سعر صرف، الحساب الجاري، السّيولة مقاسة على أساس نسبة الودائع والنقد إلى الأصول؛ هيكل التّمويل، الذي يقاس كنسبة من الودائع إلى الخصوم؛ لوغاريتم الأصول؛ العائد على الأصول (ROA)؛ ونسبة كفاية رأس المال. طبقت الدّراسة نموذج التّأثيرات الثّابتة. أظهرت النّتائج أن زيادة مخصّصات الخسائر المتوقّعة في المكسيك أدّى بالفعل إلى انخفاض نمو الائتمان، وأنّ تأثير هذا الانخفاض أكبر في القروض المقوّمة بالبيزو مقارنة بالقروض المقوّمة بالدّولار.

2- دراسة (Bouvatier and Lepetit , 2012) بعنوان: Effects of Loan Loss Provisions on Growth in Bank Lending : Some International Comparisons

(آثار مخصّصات خسائر القروض على نمو الإقراض المصرفي: بعض المقارنات الدّوليّة).

هدفت هذه الدّراسة إلى معرفة فيما إذا كان للتّغير في مخصّصات خسائر القروض تأثير على عملية الإقراض المصرفي، كما هدفت إلى معرفة مدى اختلاف هذا التّأثير باختلاف البلدان المدروسة. شملت عينة الدّراسة مجموعتين، المجموعة الأولى تضم عدد من الدول المتقدمة هي اليابان والولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية. بالنسبة للدول الأوروبيّة فقد امتدت فترة الدراسة من 1995 إلى 2008 واشتملت المصارف التّجاريّة والتّعاونيّة ومصارف الادخار للبلدان التّالية: الدّانمارك، فرنسا، إيطاليا، النّرويج، إسبانيا، السّويد، سويسرا، والمملكة المتحدة؛ بالنّسبة للمصارف اليابانيّة فقد غطت الفترة من 1998 إلى 2008". أما المصارف الأمريكيّة فقد غطّت الفترة من 1995 حتى 2008.

أما المجموعة الثانية فقد شملت دول ناشئة من كل من أمريكا الوسطى والجنوبية وجنوب وشرق آسيا. بالنسبة لدول أمريكا الوسطى والجنوبيّة فقد امتدت فترة دراستها من 1995 إلى 2008 واشتملت على 12 دولة وهي: الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا وبيرو وشيلي وفنزويلا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك. بالنسبة لدول جنوب وشرق آسيا فقد امتدت فترة دراستها من ١٩٩٨-2008 واشتملت على البلدان التّالية: إندونيسيا وكوريا الجنوبيّة وماليزيا والفلبين وتايوان وتايلاند.

تمثلت متغيرات الدّراسة بمخصّصات خسائر القروض، القروض المتعثرة، صافي القروض، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات قبل الضّرائب ومخصّصات خسائر القروض، إجمالي نسبة رأس المال، إجمالي الاستثمارات في الأوراق الماليّة. أظهرت نتائج الدّراسة أن مخصّصات خسائر القروض لها أثر سلبي وكبير على نمو

الإقراض المصرفي في جميع البلدان المدروسة باستثناء اليابان، كما أظهرت الدّراسة أنّ الأثر السّلبي يزداد بصورة أساسيّة في البلدان النّاشئة.

☒ ***دراسات أجنبية درست أثر مخصصات خسائر القروض على الربحية:***

١- دراسة (Alhadab and Alsahawneh,2016) بعنوان: "Loan Loss Provision and the Profitability of Commercial Banks: Evidence from Jordan"

(مخصّصات خسائر القروض وربحية المصارف التجارية: دليل من الأردن).

هدفت هذه الدّراسة إلى معرفة أثر مخصّصات خسائر القروض في ربحية المصارف التجارية الأردنية، حيث شملت عينة الدّراسة (13) مصرف مدرج في بورصة عمان. استخدمت الدّراسة بيانات السّلاسل الزّمنية السّنوية خلال الفترة الممتدّة من عام (2004-2014). المتغير التابع في هذه الدراسة هو ربحية المصارف التي تم التعبير عنها باستخدام مؤشرين هما: معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. أما المتغير المستقل فقد تمثل بمخصصات خسائر القروض إضافة إلى وجود عدد من المتغيرات الضابطة (حجم المصرف، إجمالي الودائع، إجمالي المطلوبات). استخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد. توصّلت الدّراسة إلى وجود أثر سلبي لمخصّصات خسائر القروض في معدل ربحية المصارف التجارية الأردنية مقاساً بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، إضافة إلى عدم وجود أثر لأي متغير من المتغيرات الضابطة في معدل ربحية المصارف التجارية الأردنية مقاساً بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية باستثناء حجم المطلوبات التي كان لها أثر سلبي في ربحية المصارف التجارية الأردنية مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية.

2- دراسة (Mustafa *et al.*, 2012) بعنوان: Does the Loan Loss Provision Affect the Banking Profitability in Case of Pakistan? (هل لمخصّصات خسائر القروض أثر في ربحيّة المصارف في حالة باكستان؟)

هدفت هذه الدّراسة إلى معرفة أثر مخصّصات خسائر القروض في أداء المصارف العاملة في باكستان، إضافة إلى معرفة العوامل التي تؤثر في ربحيّة تلك المصارف في عينة مكونة من (15) مصرفاً باستخدام بيانات بانل سنوية للفترة الواقعة بين (2001-2009). اشتملت متغيرات الدّراسة على (مخصّصات خسائر القروض، والعائد على الأصول، ونسبة المطلوبات المتداولة / إجمالي الأصول، وحجم المصرف، ونسبة إجمالي القروض / إجمالي الأصول، ونسبة الودائع / إجمالي الأصول، والأصول المتداولة / إجمالي الأصول، إضافة إلى متغير هو عدم الاستقرار السياسي.

توصّلت الدّراسة إلى أنّ مخصّصات خسائر القروض تؤثر بشكل كبير في ربحيّة المصارف عينة الدّراسة، وهذا الأثر هو أثر سلبي، وتوصّلت أيضاً إلى وجود أثر سلبي لكل من (الودائع/الأصول، وعدم الاستقرار السّياسي) في ربحيّة المصارف، ووجود أثر إيجابي لكل من (حجم المصرف، وإجمالي القروض / إجمالي الأصول) في ربحيّة المصارف، أما نسبة المطلوبات / إجمالي الأصول فقد كان لها أثر إيجابي، ولكن ليس ذا دلالة إحصائيّة، كذلك كان لنسبة الأصول المتداولة / إجمالي الأصول أثر سلبي ولكن أيضاً ليس ذا دلالة إحصائيّة.

التّعقيب على الدّراسات السّابقة:

يتبيّن من خلال استعراض الدّراسات السّابقة أن جميعها ركزت على مخصّصات خسائر القروض وتأثيرها إمّا على الإقراض المصرفي أو الرّبحية، وعلى الرّغم من اختلاف العيّنات المدروسة باختلاف البلدان إلا أن النّتائج جاءت

متشابهة، وقد شكّلت اليابان استثناءً عن القاعدة في دراسة **(Bouvatier and Lepetit , 2012)**؛ الأمر الذي دفع الباحثة إلى تطبيق هذه الدّراسة على المصارف التّجاريّة الخاصّة العاملة في سورية. وهنا يُمكن القول بإنّ أبرز ما يُميّز الدّراسة الحالية عن الدّراسات السّابقة وخاصّةً دراسة **(ضاهر، ٢٠٢١)**[٣] والتي تعتبر أكثر دراسة مشابهة لهذه الدّراسة هي أنّها سلّطت الضّوء على تأثير مخصّصات خسائر القروض على **كل من نمو القروض وربحية المصارف** التّجاريّة التّقليديّة الخاصّة العاملة في سورية، إضافة إلى ذلك فإنّ ما يُميز هذه الدّراسة أيضاً هو أنّها أخذت بعين الاعتبار **تأثير الأزمة السّوريّة** على ربحية المصارف باعتبار أن فترة الدّراسة (2009-2020) تشمل الأزمة السّوريّة، وخاصّة في ظل تزايد حجم مخصّصات خسائر القروض ونسبة القروض المتعثّرة خلال هذه الفترة وتعرّض العديد من فروع المصارف للتّدمير والنّهب، الأمر الّذي يُمكن أن يؤثر في قدرة المصارف على منح القروض وفي أرباحها وهذا ما لم تتناوله الدّراسات العربية السّابقة، ممّا سبق يمكن القول بأنّ الإضافة العلمية لهذا البحث تأتي من خلال تسليط الضوء على تأثير مخصّصات خسائر القروض على متغيرين هامين: المتغير الأول يعتبر النشاط الأساسي للمصارف والمصدر الرّئيس لإيراداتها وهو *منح القروض*، والمتغير الثاني يعتبر الهدف الرّئيس للمصارف وهو *الرّبحية* في ظل الأزمة التي تتعرّض لها سورية.

مشكلة البحث:

بالرّغم من أنّ المخصّصات التي يتم احتجازها عادةً من الأرباح تؤدي إلى رفع مستوى التّحوط ضدّ الأخطار المستقبليّة، وتغطية القروض المتعثرة، إلا أنّ زيادة هذه المخصّصات من المتوقّع أن يؤثر على قدرة المصارف على منح القروض وعلى أرباحها، وبالتّالي فإن التّساؤل يدور حول إمكانيّة تأثير مخصّصات خسائر القروض على قدرة المصارف التّجاريّة الخاصّة العاملة في سورية على منح القروض وإمكانية تأثيرها على الرّبحية.

بناءً على ما سبق يمكن التّعبير عن مشكلة البحث من خلال التّساؤلين الآتيين:

١. هل يوجد تأثير لمخصّصات خسائر القروض على نمو القروض في المصارف التّجاريّة الخاصّة العاملة في سورية؟

٢. هل يوجد تأثير لمخصّصات خسائر القروض على ربحية المصارف التّجاريّة الخاصّة العاملة في سورية؟

أهميّة البحث:

تأتي أهميّة البحث النّظرية من كونه يتناول تأثير مخصّصات خسائر القروض على نمو القروض وربحية المصارف التّجاريّة الخاصّة العاملة في سورية خلال الفترة (2009-2020) وذلك بهدف تحديد فيما إذا كانت زيادة المخصّصات تؤثر سلباً في قدرة المصارف على التّوسع في نشاطها الإقراضي وزيادة أرباحها في ظلّ الأزمة السّياسيّة الرّاهنة التي تمرّ بها البلاد منذ مطلع ٢٠١١، والتي انعكست سلباً على القطاع المصرفي بشكل رئيس. وخاصةً أنه تبين من خلال العودة للقوائم الماليّة للمصارف المدروسة زيادة حجم مخصّصات خسائر القروض خلال فترة الدراسة، لذلك كان لا بدّ من معرفة أثر ذلك على منح القروض وربحية تلك المصارف.

[٣] تختلف هذه الدّراسة عن دراسة (ضاهر، ٢٠٢١) بأنها درست تأثير مخصّصات خسائر القروض على نمو القروض وعلى الرّبحية، بينما دراسة (ضاهر، ٢٠٢١) درست تأثير المخصصات على الرّبحية فقط.
كما أن هذه الدّراسة تختلف عن دراسة (ضاهر، ٢٠٢١) بأنها أخذت بعين الاعتبار أثر الأزمة السورية على كل من نمو القروض والربحية.
تختلف هذه الدّراسة عن دراسة (ضاهر، ٢٠٢١) من حيث طول الفترة الزمنية، حيث أنّ فترة هذه الدراسة ١٢ سنة، بينما دراسة (ضاهر، ٢٠٢١) عشر سنوات. كما تختلف هذه الدّراسة عن دراسة (ضاهر، ٢٠٢١) من حيث المتغيرات الضابطة التي تم إدخالها إلى نموذج الدّراسة من أجل معرفة أثر المخصصات على الربحية.

بينما تأتي الأهميّة العمليّة لهذا البحث من خلال تناوله القطاع المصرفي الخاص في سورية والذي يعد من أهم القطاعات الاقتصادية والذي يعد حديث نسبياً، ومن خلال النّتائج المتوقّع أن يتوصّل إليها البحث والتي يمكن أن توفّر لإدارات المصارف المدروسة وللمهتمين بهذا المجال معلومات يمكن الاستفادة منها.

أهداف البحث:

يهدُف هذا البحث بشكل أساسي كما ذكرنا إلى معرفة تأثير مخصصات خسائر القروض على نمو القروض وعلى ربحية المصارف، وبالتّالي يمكن صياغة أهداف البحث على الشّكل الآتي:

١. دراسة تأثير مخصّصات خسائر القروض على نمو القروض في المصارف التّجاريّة الخاصّة العاملة في سورية.

٢. دراسة تأثير مخصّصات خسائر القروض على ربحية المصارف التّجاريّة الخاصّة العاملة في سورية.

فرضيات البحث:

يُمكن صياغة فرضيّات البحث على الشّكل الآتي:

الفرضية الأولى: يوجد تأثير لمخصّصات خسائر القروض على نمو القروض في المصارف التّجاريّة الخاصّة العاملة في سورية.

الفرضية الثّانية: يوجد تأثير لمخصّصات خسائر القروض على ربحية المصارف التّجاريّة الخاصّة العاملة في سورية.

منهجية البحث:

تألّف مجتمع البحث من جميع المصارف التّجاريّة الخاصّة العاملة في سورية والّتي يبلغ عددها (14) مصرف، ولكن تمّ استبعاد المصارف الإسلاميّة من الدّراسة نظراً لطبيعة عملها الخاص، وبالتّالي فإنّ عينة البحث تشمل جميع المصارف التّجاريّة التّقليديّة الخاصّة والبالغة (11) مصرف، وهذه المصارف هي: البنك العربي– سورية، بنك عودة– سورية، بنك بيبلوس، فرنسبنك، بنك سورية والمهجر، المصرف الدّولي للتجارة والتمويل، بنك الأردن– سورية، بنك سورية والخليج، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك الشرق، بنك قطر الوطني.

طرق جمع البيانات:

تمّ جمع البيانات بالاعتماد على القوائم الماليّة للمصارف المدروسة وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2009– 2020.

أدوات الدّراسة:

تمّ الاعتماد على بيانات البانل Panel Data في هذه الدّراسة وقد تمّت المفاضلة بين نماذج بانل الثّلاثة (نموذج الانحدار التّجميعي، نموذج التّأثيرات الثّابتة ونموذج التّأثيرات العشوائيّة) باستخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائيّة، فقد استُخدم اختبارF المقيد للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التّجميعي والتّأثيرات الثّابتة واختبار Hausman للمفاضلة بين نموذجي التّأثيرات الثّابتة والتّأثيرات العشوائيّة. وقد تمّت صياغة نموذجي الدّراسة على الشّكل الآتي:

$$ROA_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 LLP_{i,t} + \beta_2 NPL_{i,t} + \beta_3 RGDP_{i,} + \beta_4 SC_{i,t} + \varepsilon_t$$

$$CR_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 LLP_{i,t} + \beta_2 NPL_{i,t} + \beta_3 RGDP_{i,} + \beta_4 SC_{i,t} + \varepsilon_t$$

حيثُ أنّ:

متغير تابع يعبر عن معدل العائد على الأصول ويقاس من خلال العلاقة الآتية: (ضاهر وخنيسة، ٢٠١٥)

ROA

$$\text{ROA} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الموجودات}} \%$$

CR متغير تابع يعبر عن نمو القروض، وسيتم قياسه من خلال التّغير السنوي في معدل نمو القروض (عمران، ٢٠٢٠).

LLP متغير مستقل يعبر عن مخصّصات خسائر القروض ويتم قياسه من خلال النّسبة الآتية: مخصّصات خسائر القروض / إجمالي القروض. (العمار وآخرين، ٢٠٢٠)

NPL نسبة القروض المتعثّرة. متغير ضابط يتم قياسه من خلال النسبة الآتية: القروض المتعثّرة / إجمالي التّسهيلات الائتمانيّة المباشرة. (Cummings *et al.*, 2014).

RGDP معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهو متغير ضابط يتم حسابه من خلال التغير السنوي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. (عمران، ٢٠٢٠)

SC متغيّر وهمي يعبّر عن الأزمة السّوريّة يأخذ قيمة (0) قبل الأزمة وقيمة (1) بعد الأزمة.

الإطار النّظري للبحث:

أولاً: مفهوم مخصّصات خسائر القروض وأهميتها.

يمكن تعريف مخصص خسائر القروض Loan Loss Provisions بأنّها " مبالغ تقتطعها المصارف من الأرباح الإجمالية في نهاية السنة الماليّة وذلك لمواجهة ظروف طارئة أو أهداف محددة، يحتفظ المصرف بهذه المبالغ لحين استخدامها فإذا لم يحصل الأمر الذي حجز المبلغ من أجله فتبقى المبالغ محتجزة في حساباتها وتشكّل مورداً ذاتياً للمصرف يستخدمها في عدة مجالات. (كنعان، ٢٠١١)

- **أهميّة مخصّصات خسائر القروض:**

إنّ استعداد المصرف لتخصيص بعض المبالغ كمخصّصات لخسائر القروض يسهم في الثّقة في الأداء المستقبلي للمصرف؛ لأنّه يعمل كأداة مراقبة على خسائر القروض المتوقّعة. وبذلك، فإنّ مخصّص خسارة القروض هو آليّة تم إنشاؤها في النّظام المصرفي للخروج من حالة عدم الاستقرار المالي النّاتجة من نسبة القروض المتعثّرة المرتفعة (Abdullah *et al.*, 2015). كذلك تُمثّل المخصّصات مؤشرا كميّاً مهماً للجودة الائتمانيّة لمحافظ المصرف، فالمصارف تأخذها تحسّباً لخسائر القروض المُحتملة (Monokroussos *et al.*, 2016). كما أن لها دور رئيس في تعزيز المركز المالي للمصارف، حيثُ تمكّن المصارف من تخفيض الضّرائب، من تجنّب التّقلبات الّتي تحدث في الأصول المرجّحة بالمخاطر الّتي تؤثّر في المصرف، حيثُ تقوم المصارف بوضع بعض الأموال جانباً لمواجهة أي عجز محتمل في القروض، وهذا سيساعد على حماية مراكز المصارف من حيثُ إدارة الرّبحيّة ورأس المال (Alhadab *et al.*, 2016).

ثانياً تعريف القروض المصرفية وأهميتها:

تعرّف القروض بأنها الأموال التي يمنحها المصرف للعميل مع تعهده بإعادة هذه الأموال إضافة إلى مبلغ الفائدة خلال فترة زمنية معينة. (Ibrahim,2002)

- **أهميتها:**

تعد القروض المصدر الرّئيس لإيرادات المصرف، فمن خلالها يستطيع المصرف أن يسهم في الاقتصاد الوطني. وتُمثّل القروض الجانب الأكبر من استخدامات المصرف؛ ولذلك تمنح المصارف القروض المصرفيّة عناية خاصّة، ويشكّل الائتمان النّشاط الّذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية للمصرف، ويستطيع المصرف من خلاله أن يضمن الاستمراريّة، والنّمو، والقدرة على تحقيق الأهداف التي يسعى إليها من حيث استغلال الأموال المتاحة لديه الاستغلال الأمثل.

كما أنّ للقروض دور بالغ الأهمية داخل الاقتصاد الوطني حيثُ لها دور مهم في تمويل حاجات الاقتصاد الوطني من زراعة، وصناعة، وتجارة، وخدمات، إذ تعمل القروض على خلق فرص العمل، وزيادة القدرة الشّرائيّة التي تساعد على التّوسع في استغلال الموارد الاقتصاديّة، وتحسين مستوى المعيشة، كذلك فإنّ الحصول على القروض والتّسهيلات الائتمانيّة المصرفيّة المختلفة يمكّن المقترض من تغطية العجز المالي الذي قد يشل حركة نشاطه الأمر الذي يفتح المجال أمام حركة الإنتاج والنّمو في مجالات العمل المختلفة. (عمران، ٢٠٢٠)

ثالثاً مفهوم وأهمية الربحية في المصارف:

تُعرّف الربحيّة بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، حيث تعتبر هدفا للمنشأة ومقياس للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية.

تعتبر الربحيّة من الأهداف الأساسية للمصارف، ويمكن تلخيص أهمية الربحيّة بالنسبة للمصرف من خلال ما يلي:

- ✓ مقابلة المخاطر المتنوعة حتى يستطيع البقاء في دنيا الأعمال منها مخاطر الائتمان، مخاطر التصفية الإجبارية، مخاطر السرقة والاختلاس، وغيرها من المخاطر الأخرى، وزيادة قيمة ثروة ملاك المشروع واستثماراتها في المؤسسات المصرفيّة.
- ✓ الحصول على رأس المال اللازم في المستقبل عن طريق:
  - تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في المصرف.
  - إعطاء المساهم عائد مقبول على رأس ماله فيزيد من مساهميه، وإعادة استثمار الأموال بصفة مستمرة (تمويل ذاتي).
- ✓ مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن المصرف يسير في الاتجاه الصحيح. (أبو زعيتر، ٢٠٠٦)

رابعاً: العلاقة بين مخصّصات خسائر القروض وكل من نمو القروض والرّبحية.

- **العلاقة بين مخصصات خسائر القروض ونمو القروض:**

ذكرنا سابقاً بأنّ منح القروض يُعد من أهم نشاطات المصرف، ولكن يواجه هذا النّشاط عدة مشاكل من أبرزها مشكلة القروض المتعثرة النّاتجة عن تعثر العملاء عن السّداد الأمر الذي يدفع بالمصرف إلى احتجاز مبالغ على شكل مخصّصات لمواجهة هذه المشكلة. إنّ زيادة نسبة الدّيون المتعثّرة إلى إجمالي القروض الممنوحة يؤدّي إلى زيادة حجم المخصصات المقتطعة الأمر الذي يدفع بالمصرف إلى اتّباع سياسة حذرة إن لم تكن متحفّظة في منح التّسهيلات الجديدة، ممّا يؤدّي إلى حرمان مشاريع مُجدية من فرص التّمويل وممّا يخفض من توظيفات المؤسّسة المصرفيّة.

من جهة أخرى يمكن أن يؤدي زيادة حجم المخصصات التي يجب على المصرف تشكيلها لمواجهة مشاكله إلى اتباع المصرف سياسة توسعية في منح التسهيلات وذلك في محاولة منه لزيادة أرباحه وزيادة مصادر تمويله وبالتالي وزيادة قدرته على احتجاز مبالغ كافية لمواجهة مشاكله.

- **العلاقة بين مخصصات خسائر القروض والرّبحية:**

ترجع أهمية المخصّصات إلى دورها الفعال في تدعيم المراكز المالية للمصارف التّجاريّة، حيثُ تعد إجراءً احترازياً لأي مشكلة قد تحدث في المستقبل، ومن بين هذه المشكلات مشكلة القروض المتعثرة التي تدفع إدارات المصارف والسّلطات الرقابيّة إلى زيادة المخصّصات المقتطعة لمواجهة هذه المشكلة، ونظراً لأنّ هناك عدة سنوات بين أخذ المخصّصات والاعتراف بها من دائرة الضّريبة كديون معدومة فإنّ ذلك يشكّل عبئاً إضافيّاً على أرباح المصارف، وبالتّالي فإنّ هذه المخصصات تعتبر من العوامل التي تؤثر في ربحية المصارف كونها عبارة عن مبالغ تقتطعها المصارف من الأرباح، وهذا أيضاً يعني أنّ المبالغة في زيادة حجمها يؤدي إلى التقليل من الأرباح، كما أنّ المبالغة في حجمها يؤدي إلى تجميد جزء من أموال المصرف دون الاستفادة منها في مشاريع تعود عليها بالرّبح والفائدة.

النّتائج والمناقشة:

أولاً: الارتباط الخطي بين المتغيرات.

تُفيد مصفوفة الارتباط في الكشف عن مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلّة التي تشهد معاملات ارتباط مرتفعة، حيثُ تظهر هذه المشكلة عندما يتجاوز معامل الارتباط بين المتغيرات (0.7). ويُعتبر معامل الارتباط ضعيفاً إذا كانت قيمته من (0.49 – 0.01)، ومتوسطاً إذا كانت قيمته من (0.69 – 0.50)، وقوياً إذا كانت قيمته من (0.70 – 0,99)، وتاماً إذا كانت قيمته (1). (عمران، ٢٠٢٠). يبين الجدول رقم (1) نتائج مصفوفة الارتباط

	CR	LLP	NPL	RGDP
CR قيمة معامل الارتباط الاحتمالية	1			
LLP قيمة معامل الارتباط الاحتمالية	−0.004 0.16	1		
NPL قيمة معامل الارتباط الاحتمالية	−0.002 0.06*	0.028 0.83 (ارتباط ضعيف وغير معنوي، الاحتمالية بلغت ٠.٨٣ اكبرمن ٥%)	1	
RGDP قيمة معامل الارتباط الاحتمالية	7.46E−05	−0.005 0.32	−0.00	1

	0.00**		7 0.30	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews10. ** تشير إلى مستوى الدلالة عند 5%، * تشير إلى مستوى الدلالة عند 10%.

	ROA	NPL	LLP	RGDP
ROA قيمة معامل الارتباط الاحتمالية	1			
NPL قيمة معامل الارتباط الاحتمالية	− 0.002 0.16	1		
LLP قيمة معامل الارتباط الاحتمالية	− 0.003 0.29	0.028 0.83 (ارتباط ضعيف وغير معنوي، الاحتمالية بلغت ٠.٨٣ اكبرمن ٥%)	1	
RGDP قيمة معامل الارتباط الاحتمالية	0.00 0.08*	−0.007 0.32	−0.005 0.32	1

من الجدول السّابق يمكن ملاحظة أنّ قيم معاملات الارتباط ضعيفة، وبذلك يمكن القول إنه لا يوجد مشكلة ارتباط خطي متعدد.

ثانياً اختبار استقرارية السّلاسل الزمنيّة:

لابدّ من التّأكد من استقراريّة البيانات عبر الزّمن الأمر الّذي يزيد من موثوقيّة تطبيق الأدوات الاقتصاديّة القياسيّة المعتمدة لدراسة أثر المتغيرات المستقلّة على المتغيّر التّابع، إذ يُعد اختبار الاستقراريّة لبيانات بانل من أهم مراحل بناء النّموذج القياسي، وذلك بسبب أنّ وجود جذر الوحدة في البيانات يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبيّة بما يتعلّق بالخصائص التّقاربية للمقدرات أو حتّى باعتبار النّموذج المقدّر زائفاً (العشعوش، ٢٠١٧).

نبدأ اختبارات جذر الوحدة عند المستوى (0) I مع معادلة الاختبار التي تتضمن ثابت واتجاه، ثم معادلة الاختبار التي تتضمن ثابت وأخيراً معادلة الاختبار بدون ثابت واتجاه، فإذا لم يكن المتغير مستقر عند المستوى الأصلي (0)I مع معادلة الاختبار التي تتضمن ثابت واتجاه أو معادلة الاختبار التي تتضمن ثابت أو معادلة الاختبار بدون ثابت واتجاه فإننا نعيد الاختبار بعد أخذ الفرق الأول (1)I إذ نبدأ اختبار جذر الوحدة مع ثابت واتجاه ثم مع ثابت وأخيراً بدون ثابت واتجاه.(إسماعيل،2018)

سوف نستخدم لدراسة درجة استقراريّة متغيرات البحث الاختبارات الآتية: اختبار Liven Lin Chu (LLC)، واختبار ADF – Fisher.

يبيّن الجدول رقم (2) نتائج اختبارات جذر الوحدة لجميع متغيرات الدّراسة باستخدام الاختبارين:

الجدول رقم (2) نتائج اختبارات ADF–Fisher, LLC, لمتغيرات الدّراسة:

المتغيرات	الاختبارات	عند المستوى			عند التفاضل الأوّل		
		ثابت واتجاه	ثابت	من دون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت	من دون ثابت واتجاه
		قيمة t الاحتماليّة	قيمة t الاحتماليّة	قيمة t الاحتماليّة	قيمة t الاحتماليّة	قيمة t الاحتماليّة	قيمة t الاحتماليّة
LLP	**LLC**	−9.27 **0.00	−6.35 **0.00		مستقر عند المستوى (0) I مع ثابت عند مستوى دلالة 5% في الاختبارين معاً (LLC, ADF)		
	ADF–Fisher	29.01 0.14	42.25 **0.00				
NPL	**LLC**	−4.02 *0.00	−4.01 **0.00		مستقر عند المستوى (0) I مع ثابت عند مستوى دلالة ٥% في الاختبارين معاً (LLC, ADF)		
	ADF–Fisher	10.07 0.1	38.89 **0.00				
RGDP	**LLC**	−6.95 **0.00	−5.68 **0.00		مستقر عند المستوى (0) I مع ثابت عند مستوى دلالة 5% في الاختبارين معاً (LLC, ADF)		
	ADF–Fisher	21.39 0.49	37.81 **0.01				
CR مستقر عند الفرق الأول بدون ثابت واتجاه عند مستوى دلالة 5%، في الاختبارين معاً(LLC, ADF)	**LLC**	49.90 1	−3.55 **0.00	1.05 0.14	−2.21 **0.01	1.42 **0.92**	−6.15 **0.00
	ADF–Fisher	16.78 0.77	30.90 0.1	19.73 0.59	24.14 0.33	39.7 **0.01	78.70 **0.00
ROA مستقر عند الفرق الأول مع ثابت	**LLC**	−7.34 **0.00	−3.64 **0.00	1.14 0.89	−7.56 0.00	−6.00 **0.00	
	ADF–	33.87	32.1	−7.90	25.01	23.4	

عند مستوى دلالة 5%، في الاختبارين معاً(LLC, ADF)	**Fisher**	0.19	0.40	0.99	0.32	**0.01****	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews10. ** تشير إلى مستوى الدلالة عند 5%.

ملاحظة: *تم الحكم على استقرارية المتغيرات باتفاق نتيجة الاختبارين معاً*.

نُلاحظ من الجدول السابق أن متغيرات الدّراسة غير مستقرة عند نفس المستوى حيثُ أن: LLP, NPL, RGDP متغيرات مستقرّة عند المستوى (0) I، ROA, CR مستقرّة عند الفرق الأوّل (1) I، مما يعني إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات *ونظراً لعدم تساوي هذه المتغيرات في درجة الاستقرار* سوف نقوم بتطبيق نموذج (ARDL) لاختبار التّكامل المشترك كونه يساعد في *اختبار وجود علاقة تكامل مشترك* في حال عدم تساوي درجة الاستقرارية بين المتغيرات.

ثالثاً اختبار التّكامل المشترك وفق نموذج ARDL:

بعد التأكد من استقرارية المتغيرات عند المستوى الأصلي وعند الفرق الأول يمكننا تطبيق نموذج (ARDL) *لاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة*. باستخدام برنامج EViews10 نحصل على النتائج الآتية:

الجدول (3) نتائج اختبار ARDL للتّكامل المشترك

النموذج الثاني					النموذج الأول				
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable	Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	**Variable**
Long Run Equation					**Long Run Equation**				
0.0153	2.486219	0.042418	0.105460	LLP	0.0000	12.09419	0.125397	1.516570	**LLP**
0.0173	2.438006-	0.031437	0.0766-44	NPL	0.0000	-12.51900	0.073443	-0.919437	**NPL**
0.0000	-4.746948	0.053268	-0.252859	RGDP	0.0000	-23.03346	0.076857	-1.770292	**RGDP**
0.0000	١٧٢.٩٨٥٤٤٥	٠.٨٧٦٥٤٨	0.765457	SC	0.0000	138.6546	0.001013	0.140515	**SC**
Short Run Equation					**Short Run Equation**				

0.0000	-6.131401	0.130899	-0.802592	COINTEQ01	0.0001	4.177111	0.039432	0.61712-	**COINTEQ01**
0.2668	-1.119511	0.332316	-0.372031	D(LLP)	0.6904	0.400344	0.165844	0.066395	**D(LLP)**
0.3985	0.849551	0.252310	0.214350	D(NPL)	0.4833	-0.705506	0.187976	-0.132618	**D(NPL)**
0.0003	3.846351	0.062473	0.240291	D(RGDP)	0.7074	-0.377264	0.085411	-0.032222	**D(RGDP)**
0.٦٧٦٥	2.2٦٥٤٥٧	0.07٥٤٦٨	-0.2752٨٧	D(SC)	0.4581	2.251015	0.073718	-0.055226	**D(SC)**
0.0000	-6.131401	0.130899	-0.802592	C	0.3546	-0.933221	0.017095	-0.015954	**C**

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews10. ** مستوى دلالة 5%

يُشير COINTEQ01 إلى معامل سرعة التّعديل الّذي يمثّل مقدار التّغير في المتغير التّابع نتيجة لانحراف المتغيرات التفسيرية في المدى القصير عن قيمها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، وكلّما اقترب معامل التّعديل من الواحد كانت سرعة تكييف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل أسرع، ويجب أن يكون سالباً كإشارة إلى اتجاه التوازن بين المتغيرات في الأجل الطويل.

نُلاحظ من الجدول أنّ معلمة معامل تصحيح الخطأ بالنسبة للنّموذجين سالب ومعنوي، الأمر الذي يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدّراسة أو علاقة طويلة الأجل بين المتغير التّابع والمتغيرات التّفسيرية، بالنّسبة للنموذج الأول فقد بلغت قيمة المعامل (٠.٦٢) ويُمكن تفسير قيمة المعامل بأنّ هناك (62%) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها خلال سنة للانتقال إلى الوضع التّوازني طويل الأجل، بالنّسبة للنّموذج الثّاني فقد بلغت قيمة المعامل (٠.٨٠) ويُمكن تفسير قيمة المعامل بأنّ هناك (80%) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها خلال سنة للانتقال إلى الوضع التّوازني طويل الأجل.

رابعا اختيار نموذج بانل المناسب:

بناءً على النتائج السابقة وبعد التوصل إلى وجود علاقة طويلة الأجل في النموذجين السابقين سوف يتم تقدير هذه العلاقة بتطبيق ثلاثة نماذج Panel، وهي نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة.

1. نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model: يعد هذا النّموذج من أبسط نماذج البانل، حيثُ تكون معاملات الانحدار المقدّرة ثابتة لجميع الفترات الزّمنيّة، أي بمعنى أخر يُهمل تأثير البعد الزّمني في هذا النّوع من النّماذج.

2. نموذج التّأثيرات الثّابتة Fixed Effects Model: تمثّل الهدف من استخدام هذا النّموذج في معرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية (سلوك كل مصرف) على حدة وذلك بجعل متجه الحد الثّابت في هذا النّموذج يختلف من مصرف إلى أخر مع بقاء متجهات معاملات الانحدار ثابتة لكل مصرف.

3. نموذج التّأثيرات العشوائيّة Random Effects Model : يفترض هذا النموذج أن الخطأ العشوائي له توزيع طبيعي بمقدار الصفر وتباين ثابت لجميع المشاهدات، كما يفترض ثبات تباين الخطأ أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين كل مجموعة من مجموعات البيانات المقطعية خلال فترة زمنية معينة.(ضاهر، ٢٠٢١)

من أجل معرفة النّموذج الأمثل للدّراسة نلجأ إلى المفاضلة بين نماذج بانل الثّلاثة، وتتم المفاضلة باستخدام الاختبارات الآتية:

- **اختبار F test للاختيار بين نموذج الانحدار التّجميعي (المشترك) ونموذج التّأثيرات الثّابتة:** تنص الفرضية العدم في هذا الاختبار على أنّ نموذج الانحدار التجميعي هو الأفضل، ويتم الحكم على نتيجة الاختبار من خلال القيمة الاحتمالية للاختبار، فإذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 5% يكون نموذج الانحدار التّجميعي هو الأفضل ، أمّا إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 5% يكون نموذج التأثيرات الثّابتة هو الأفضل.
- **اختبار Hausman-test للاختيار بين نموذج التّأثيرات الثّابتة ونموذج التّأثيرات العشوائيّة:** يُستخدم اختبار (Hausman-test) للمفاضلة بين نموذج التّأثيرات الثّابتة ونموذج التّأثيرات العشوائيّة، تنص الفرضية العدم في هذا الاختبار على أنّ نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل. ويتم الحكم على نتيجة الاختبار من خلال القيمة الاحتمالية للاختبار، فإذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 5% يكون نموذج التأثيرات العشوائيّة هو الأفضل، أمّا إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 5% يكون نموذج التأثيرات الثّابتة هو الأفضل وبالتّالي نرفض الفرضية العدم. (العشعوش، ٢٠١٧)

أ)تقدير معلمات النماذج: الخطوة الأولى في عملية المفاضلة هي عملية تقدير المعلمات لكل من النّماذج السّابقة وذلك بالاعتماد على برنامج EViews 10 ويوضّح الجدول رقم (4) المعلمات المقدّرة لكل من هذه النّماذج:

الجدول رقم (4) المعلمات المقدرة الخاصّة بمتغيرات الدّراسة

النموذج الأول				النموذج الثاني			
المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التّجميعي	نموذج التّأثيرات الثّابتة	نموذج التّأثيرات العشوائيّة	المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التّجميعي	نموذج التّأثيرات الثّابتة	نموذج التّأثيرات العشوائيّة
C (الثابت)	0.43	0.43	٠.٤١	C (الثابت)	0.01	0.01	0.01
الاحتماليّة	0.00	0.00	٠.٠٠	الاحتماليّة	0.51	0,21	0.35
LLP	-٠.٥٧	-٠.٤٨	-٠.٤٨	LLP	0.21	025	-0.23
الاحتماليّة	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	الاحتماليّة	0.00	0.00	0.00
NPL	٠.٥٣	٠.٣٤	-٠.٣٥	NPL	-0.07	-0.08	-0.8

الاحتماليّة	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	الاحتماليّة	0.13	0.17	0.01
RGDP الاحتماليّة	−٠.٢٤ ٠.٠٩	−٠.٢٠ ٠.٠٠	٠.٢١ ٠.٠٠	RGDP الاحتماليّة	−٠.٠٢ ٠.٧٣	٠.٠٢ ٠.٦٤	٠.٠٢ ٠.٠٠
SC الاحتماليّة	−٠.١٥ ٠.٠٠	−٠.٠٩ ٠.٠٠	−٠.١ ٠.٠٠	SC الاحتماليّة	−0.01 0.46	−0.02 0.23	−0.01 0.05
معامل التحديد R	٠.٢٤	٠.٨٥	٠.٥٣	معامل التحديد R	0.11	0.33	0.77
إحصائيّة F	٨.٦٢	٤٣.٢٧	١٥.٣٣	إحصائيّة F	3.59	3.53	3.82
الاحتماليّة –P value	0.00	0.00	0.00	الاحتماليّة –P value	0.00	0.00	0.00

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews10.

للمفاضلة بين النّماذج الثّلاثة سيتم بدايةً تطبيق اختبار F المقيد للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التّجميعي والتّأثيرات الثّابتة، حيثُ تنص الفرضية العدم على أنّ نموذج الانحدار التّجميعي (المشترك) هو الأفضل:

الجدول رقم (5) نتائج اختبار F.

النموذج الاول				النموذج الثاني			
اختبارات التّأثيرات الثّابتة	إحصائيّة الاختبار	درجات الحرية	القيمة الاحتماليّة	اختبارات التّأثيرات الثّابتة	إحصائيّة الاختبار	درجات الحرية	القيمة الاحتماليّة
Cross-Section F	43.84	(10,104)	0.00	Cross-Section F	٣.٢٣	(10,101)	0.00
Cross-Section Chi-square	194.33	10	0.00	Cross-Section Chi-square	٣٢.١٥	10	0.00

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10.

نلاحظ من الجدول أنّ القيمة الاحتماليّة لِكلا النّموذجين أصغر من 5% وبالتّالي نستطيع أن نرفض الفرضية العدم ونجد أنّ نموذج التّأثيرات الثّابتة هو النّموذج المناسب. وللمفاضلة بين نموذج التّأثيرات الثّابتة ونموذج التّأثيرات العشوائيّة تمّ استخدام اختبار Hausman حيثُ حصلنا على النّتائج الآتية:

الجدول رقم (6) نتائج اختبار Hausman للتأثيرات العشوائيّة.

النموذج الأول			النموذج الثاني		
اختبار التّأثيرات العشوائيّة	إحصائيّة الاختبار	القيمة الاحتماليّة	اختبار التّأثيرات العشوائيّة	إحصائيّة الاختبار	القيمة الاحتماليّة
Cross-Section random	2.100	0.7	Cross-Section random	10.64	0.2

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10.

نُلاحظ من الجدول أنّ القيمة الاحتماليّة لِكلا النّموذجين أكبر من مستوى معنوية 5% وبالتّالي لا نستطيع رفض الفرضية العدم ونستنتج أنّ نموذج التّأثيرات العشوائيّة هو النّموذج المناسب.

الجدول رقم (7) نتائج اختبار نموذج التّأثيرات العشوائيّة.

	النموذج الأول	النموذج الثاني
المتغيرات التفسيرية	**نموذج التّأثيرات العشوائيّة**	**نموذج التّأثيرات العشوائيّة**
C (الثابت)	٠.٤١	0.01
الاحتماليّة	٠.٠٠	0.35
LLP	−٠.٤٨	−0.23
الاحتماليّة	٠.٠٠	0.00
NPL	−٠.٣٥	−0.8
الاحتماليّة	٠.٠٠	0.01
RGDP	٠.٢١	٠.٠٢
الاحتماليّة	٠.٠٠	٠.٠٠
SC	−٠.١	−0.01
الاحتماليّة	٠.٠٠	0.05
معامل التحديد R	٠.٥٣	0.77
إحصائيّة F	١٥.٣٣	3.82
الاحتماليّة P−value	0.00	0.00
Durbin−Watson	1.86	١.٧٧
Jarque−Bera	0.16	٠.١٢

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews10.

رابعاً نتائج اختبارات جودة النّموذج المقدّر:

- **<u>مؤشرات جودة التّمثيل:</u>**

من أجل الحكم على مدى جودة النّموذجين السّابقين لا بدّ من دراسة مصداقيّة وخصائص هذين النّموذجين من خلال مجموعة من الاختبارات.

وجدنا من خلال نموذج التّأثيرات العشوائيّة أنّ قيمة معامل التّحديد للنّموذج الأول مساوية إلى 53% (الجدول رقم 7) أي أنّ المتغيرات المستقلّة في النّموذج تفسّر 53% من التّباين في المتغير التّابع، وهي قيمة جيدة بالنّسبة لبيانات البانل، كما أنّه ومن خلال إحصائيّة F وجدنا أنّ القيمة الاحتماليّة للنّموذج الأول أصغر من 5% وبالتّالي النّموذج معنوي ويُمكننا التّقدير باستخدامه.

- بالنّسبة للنّموذج الثّاني وجدنا من خلال نموذج التّأثيرات العشوائيّة أنّ قيمة معامل التّحديد للنموذج الثاني مساوية إلى 77% (الجدول رقم 7) أي أنّ المتغيرات المستقلّة في النّموذج تفسّر 77% من التّباين في المتغير التّابع، وهي قيمة جيدة بالنّسبة لبيانات البانل، كما أنّه ومن خلال إحصائيّة F وجدنا أنّ القيمة الاحتماليّة للنّموذج الثاني أصغر من 5% وبالتّالي النّموذج معنوي ويُمكننا التّقدير باستخدامه

اختبارات البواقي Residuals Tests:

تعتمد طريقة التّقدير وأبرزها طريقة المربعات الصّغرى (OLS) على فرضيات عدة، ومن أهمّها أن تكون البواقي خاضعة للتّوزيع الطّبيعي وغير مرتبطة ذاتياً (بمعنى غير مرتبطة بقيمتها عبر الزّمن) وكذلك أنّ تباين البواقي ثابت بين جميع المشاهدات الأمر الّذي يساهم في ثبات تباين المعالم المقدّرة المرتبطة بالمتغيرات المستقلّة. (إسماعيل، ٢٠١٨)

سنقوم بتنفيذ مجموعة من الاختبارات الّتي تختبر جودة بواقي النّموذج المقدّر ومن هذه الاختبارات:

- ✓ **اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation test:** من خصائص النّموذج الجيد عدم وجود ارتباط ذاتي في سلسلة البواقي وبناءً على ذلك قمنا بتطبيق إحصائيّة Durbin–Watson، وقد تبيّن عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي حيثُ بلغت قيمة إحصائيّة Durbin–Watson =1.86 بالنّسبة للنموذج الأول، أما بالنّسبة للنّموذج الثاني فقد بلغت قيمة إحصائيّة Durbin–Watson =1.77. (الجدول رقم 7).
- ✓ **اختبار التوزيع الطبيعي Normality test:** يُعد خضوع سلسلة البواقي للتّوزيع الطّبيعي من خصائص النّموذج الجيد، تنص الفرضية العدم لهذا الاختبار على أنّ البواقي تتوزّع توزيع طبيعي، بينما تنص الفرضية البديلة على أنّ البواقي لا تتبع التّوزيع الطّبيعي. وقد تمّ التأكد من أنّ توزيع البواقي تتوزّع وفق التّوزيع الطّبيعي، حيثُ وجدنا أنّ القيمة الاحتماليّة لإحصائيّة Jarque–Bera بالنسبة للنموذج الأول مساوية (0.16) وهي أكبر من مستوى معنوية 5% وبالتّالي بواقي النّموذج تتوزّع وفق التّوزيع الطّبيعي، كما وجدنا أنّ القيمة الاحتماليّة لإحصائيّة Jarque–Bera بالنسبة للنموذج لثاني مساوية (0.12) وهي أكبر من مستوى معنوية 5% وبالتّالي بواقي النّموذج تتوزّع وفق التّوزيع الطّبيعي (الجدول رقم 7)

بالنّسبة لتجانس تباين البواقي (Hetroskedasticity) فإن تقدير نموذج التّأثيرات العشوائيّة يتم بطريقة المربعات الصّغرى المعمّمة GLS وبالتّالي لا يضع قيوداً على تجانس تباين البواقي. (العمري وسقف الحيط، ٢٠١٦).

اختبار الفرضيات:

بالنسبة للنموذج الأول:

عند مستوى دلالة 5% تأثير المتغير LLP (مخصصات خسائر القروض) على نمو القروض في المصارف التّجاريّة الخاصّة سلبي ومعنوي، وبالتّالي فإنّ كل زيادة بمقدار (1%) من مخصصات خسائر القروض سوف يتبعها انخفاض في معدل نمو القروض بنسبة (48%)، والعكس صحيح، إذاً نستطيع قبول الفرضية البحثيّة الأولى.

بالنسبة للنموذج الثاني:

- عند مستوى دلالة 5% تأثير المتغير LLP (مخصصات خسائر القروض) على ربحية المصارف التّجاريّة الخاصّة سلبي ومعنوي، وبالتالي فإن كل زيادة بمقدار (1%) من مخصصات خسائر القروض سوف يتبعها انخفاض في معدل الربحية بنسبة (23%)، والعكس صحيح، إذاً نستطيع قبول الفرضية البحثيّة الثانية.

وبالتّالي يأخذ النّموذج الأول الشّكل الآتي:

$$CR_{i,t} = 0.41 - 0.48\ (LLP_{i,t}) - 0.35\ (NPL_{i,t}) + 0.21\ (RGDP_{i,t}) - 0.01\ (SC_{i,t})$$

ويأخذ النّموذج الثاني الشّكل الآتي:

$$ROA_{i,t} = 0.01 - 0.23\ (LLP_{i,t}) - 0.8\ (NPL_{i,t}) + 0.02\ (RGDP_{i,t}) - 0.01\ (SC_{i,t})$$

الاستنتاجات والتّوصيات:

توصّلت الدّراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

- وجود تأثير لمخصّصات خسائر القروض على نمو القروض في المصارف التّجاريّة الخاصّة العاملة في سورية، وهذا التأثير سلبي ومعنوي، حيثُ تبين من خلال العودة للقوائم المالية بأنّ المصارف المدروسة قامت بزيادة حجم مخصصات خسائر القروض بشكل كبير وذلك من أجل مواجهة مشكلة القروض المتعثرة التي تفاقمت خلال الأزمة وزيادة التّحوط من مخاطر عدم الالتزام بالسّداد ، الأمر الذي انعكس سلباً على قدرة هذه المصارف على منح القروض إذ أنّ ارتفاع نسبة المخصصات إلى إجمالي القروض الممنوحة يؤدي إلى اتباع المصارف لسياسة ائتمانية حذرة والتشدد في منح القروض في محاولة منها للتخفيف من مشكلة تعثر القروض.
- وجود تأثير لمخصّصات خسائر القروض على ربحية المصارف المدروسة، وهذا التأثير سلبي ومعنوي، مما يعني أن قيام المصارف بزيادة حجم مخصصاتها كان له أثر سلبي على ربحية المصارف وذلك نتيجة تجميد جزء كبير من أموالها على شكل مخصصات دون توظيفها باستثمارات ومشاريع جديدة تعود عليها بالربح والفائدة.
- وجود تأثير سلبي للقروض المتعثّرة على كل من نمو القروض وربحية المصارف المدروسة، حيث أدّى تأخر المقترضين عن السّداد وتعثرهم إلى شطب مبالغ ضخمة من جانب المصارف الأمر الذي أثّر سلباً في قدرتها على منح المزيد من القروض كما انعكس سلباً على أرباحها.
- وجود تأثير سلبي ومعنوي للأزمة السّوريّة على نمو القروض وربحية المصارف المدروسة، إذ أنّ القطاع المصرفي من أكثر القطاعات الّتي تضررت من الأزمة فقد تعرّضت العديد من فروع المصارف للنّهب والتّدمير، إضافة إلى هروب العديد من المقترضين خارج البلاد فضلاً عن قيام الكثير من العملاء بسحب ودائعهم من المصارف، كل ذلك انعكس سلباً على قدرة المصارف على منح المزيد من القروض وعلى أرباحها.
- وجود تأثير لمعدل نمو النّاتج المحلي الإجمالي الحقيقي على نمو القروض والربحية في المصارف المدروسة وهذا التأثير طردي ومعنوي، حيث كان لتدهور النشاط الاقتصادي والانخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الأوضاع التي تمر فيها البلاد أثر على قدرة المقترضين على سداد التزاماتهم بسبب تعرض مصانعهم وشركاتهم وأراضيهم للسرقة والنهب والتخريب الأمر الذي انعكس على نمو القروض وربحية المصارف عينة الدّراسة.

التّوصيات:

في ضوء النّتائج الّتي توصلّت إليها هذه الدّراسة يُوصي الباحثون بالآتي:

– نوصي المصارف بأن تضع معايير وضوابط تحكم عملية منح القروض وتضمن لها استرداد أقساط القروض وفوائدها في الوقت المحدد مما يقلل من حاجتها إلى تشكيل المخصصات الأمر الذي ينعكس إيجاباً على نمو القروض والأرباح.

– نوصي المصارف بالعمل على الحد من التّأثير السّلبي لكبر حجم مخصصات خسائر القروض وذلك عن طريق الدّراسة الجيدة والدّقيقة لملفات القروض المقدمة من قبل العملاء باستخدام الأساليب الحديثة وذلك حتى تتجنب تعثرها.

– نوصي المصارف التّجاريّة الخاصّة العاملة في سورية بالنّظر جيداً عند تشكيل مخصّصات خسائر القروض؛ لأنّ هذه المسألة ذو حدين، إذ إنّ المبالغة في حجم المخصّصات سيُجمّد جزءاً كبيراً من أموال المصارف بدلاً من

استثمارها في مشاريع تزيد من ربحيّة المصرف، وبالمقابل فإنّ التّقليل من حجم هذه المخصّصات سوف يزيد من مشكلة تعثّر القروض، ويحد من قدرتها على منح القروض ومواجهة الأزمات.

بالنّسبة إلى الأبحاث المستقبليّة فيُمكن إعادة هذه الدّراسة بعد إطالة فترة الدّراسة، وتوسيع عينة البحث وذلك بإدخال المصارف الإسلاميّة والمصارف العامة، فضلاً عن ذلك فإنّه يمكن إعادة هذه الدراسة بعد إضافة متغيرات أخرى كتشريعات المصرف المركزي وكفاءة الموارد البشرية ومعدل التضخم.

المراجع:

١) أبو زعيتر، باسل جبر حسن. (2006). **العوامل المؤثرة على ربحيّة المصارف التّجاريّة العاملة في فلسطين (١٩٩٧-٢٠٠٤)**. رسالة ماجستير منشورة، قسم المحاسبة والتّمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة: فلسطين.

٢) إسماعيل، زينة صادق. (2018). **أثر المتغيرات الاقتصاديّة الكلية على مخاطر الائتمان في المصارف التّجاريّة الخاصّة العاملة في سورية**. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الماليّة والمصرفيّة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين: سورية.

٣) سماح، حملاوي. (2017). **أهمية استخدام مخصّصات خسائر القروض في تحقيق الرّبحيّة في البنوك التّجاريّة – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة بسكرة (BADR) للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥**. رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتّجاريّة وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة: الجزائر

٤) ضاهر، حنان (٢٠٢١). أثر مخصصات خسائر القروض في ربحية المصارف التجارية التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة تشرين. المجلد (٤٣) العدد (١). ٢٠٢١

٥) العشعوش، أيمن. (2017). اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل (اختبارات الجيل الأول) تطبيق على عينة من الدول النامية. *مجلة جامعة تشرين*. 39 (5)، 49-67.

٦) العمار، رضوان؛ إسماعيل، ليندا؛ إسماعيل. زينة صادق. (٢٠٢١). *استخدام التحليل التمييزي في تصنيف المصارف وفقاً للخطر الائتماني (دارسة تطبيقية على المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٨)*. مجلة جامعة تشرين. العلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد (٤٣) العدد (١). ٢٠٢١

٧) عمران، علا (٢٠٢٠). **محددات مخصصات خسائر القروض في المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية**. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الماليّة والمصرفيّة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين: سورية.

٨) العمري، محمد وليد؛ الحيط، نهيل إسماعيل سقف. *أثر الكفاءة التقنية والصادرات على ربحيّة منشآت الصناعة الدوائية الأردنية*، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال. العدد الرابع،2016، 877-898.

٩) كنعان، علي. (2011). **النقود والصيرفة والسّياسة النّقدية**. كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

10) ABDULLAH, H; AHMAD, I; BUIANG, I. ***Loan Loss Provisions and Macroeconomic Factors: The Case of Malaysian Commercial Banks.*** *Intemational Business Management 9 (4): 377-383, 2015. ISSN: 1993-5250. Medwell Joumals, 2015.*

11) ALHADAB, M; ALSAHAWNEH, S. ***Loan Loss Provision and the Profitability of Commercial Banks. Evidence from Jordan****. International Journal of Business and Management; Vol. 11, No. 12; 2016 ISSN 1833-3850 E-ISSN 1833-8119 Published by Canadian Center of Science and Education.,2016.*

12) *BOUVATIER, V; LEPETIT, L. (2012****). Effects of Loan Loss Provisions on Growth in Bank Lending: Some International Comparisons.*** *International Economics 132 (2012), p. 91-116*

13) CUMMINGS, J, R; DURRANI, K, J .(2014). ***Effect of the Basel Accord Capital Requirements on the Loan-Loss Provisioning Practices of Australian Banks****.* *james.cummings@mq.edu.au*.

14) *IBRAHIM, A, T. (2002).* ***The Effects of Credit Management on Profitability of Nigerian Banks****. Master's Thesis in Accounting and finance. Ahmadu Bello University*

15) *LEVIN, G; LOPEZ, C ; GALLO, F, L (2016).* ***The Impact of Expected Losses Provisioning on Credit Growth: the Case of Mexico.*** *Financial Stability Directorate, Banco de M´exico.*

16) MONOKROUSSOS, P; THOMAKOS ,D; ALEXOPOULOSl, T (2016). ***The Determinants of Loan Loss Provisions: An Analysis of the Greek Banking System in Light of the Sovereign Debt Crisis.*** *GreeSE Paper No.104 Hellenic Observatory Papers on Greece and Southeast Europe.*

17) MURIITHI, M, W. (2011). ***The Causes of Non-Performing Loans in Commercial Banks in Kenya.*** *A research project report submitted in partial fulfilment of the requirments for the award of degree of master of business administration. University of Nairobi.*

18) *MUSTAFA, A, R; ANSARI , R, H; YOUNIS, M, U. (2012).* ***Does the Loan Loss Provision Affect the Banking Profitability in Case of Pakistan?*** *Asian Economic and Financial Review 2(7):772-783.*